

إدارة تصميم مناهج العلوم الشرعية في الجامعات الفلسطينية: دراسة استطلاعية

The Managing of Designing Islamic Studies Curricula in Palestinian Universities: an exploratory study

إعداد:

ماجد محمد هاشم صقر: طالب دكتوراه في الإدارة التربوية، الجامعة العربية الأمريكية.

Majed Mohammad Hashem Saqer: PhD student in Educational
Administration, Arab American University.

الملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على إدارة تصميم مناهج التعليم الشرعي في الجامعات الفلسطينية، والتعرف على كيفية وضع استراتيجيات التدريس، وقدرة المناهج على صياغة الهوية الدينية. واستخدم الباحث البحث الوصفي التحليلي حيث قام الباحث بوصف مشكلة الدراسة ومن خلال مجموعة من المقابلات مع عمداء ومحاضري كليات الشريعة في الجامعات الفلسطينية قام بتحليل النتائج للوصول الى توصيات هامة تعمل على تطوير مناهج الشريعة في الكليات والجامعات الفلسطينية. واهم النتائج للدراسة: تحديد المناهج يجب أن يستند إلى مجامع علمية لوضع مناهج موحدة مبنية على دراسات وتوصيات علمية وليس على ميل الدكتور الذي يدرس المادة، ويجب أن تكون عملية تحديث المناهج مستمرة ومتواصلة مع التغيرات العصرية المتواعدة. وأهم التوصيات: تطوير المحتوى الدراسي لكل مادة، بحيث يوازُن بين طبيعة المادة وصلتها باحتياجات العصر، ومراجعة مناهج التعامل مع العلوم الشرعية؛ لتطويرها من حيث: الشكل، والمضمون، والمنهج، واختيار القضايا المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: العلم الشرعي، ادارة تصميم المناهج، تطوير المنهاج.

Abstract:

The study aims to identify the management of the design of Sharia education curricula in Palestinian universities, how to develop teaching strategies, and the ability of the curricula to formulate religious identity. The researcher used descriptive analytical research, where the researcher described the problem of the study and through a series of interviews with deans and lecturers of Sharia faculties in Palestinian universities, he analyzed the results to reach important recommendations that work on developing Sharia curricula in Palestinian colleges and universities.

The most important results of the study: Defining curricula must be based on scientific academies to develop unified curricula based on scientific studies and recommendations and not on the inclination of the doctor who studies the subject, and the process of updating the curricula must be continuous and continuous with the parallel modern changes. The most important recommendations: to develop the academic content of each subject, so as to

balance the nature of the subject and its relevance to the needs of the times, and to review curricula for dealing with forensic sciences; To develop it in terms of: form, content, method, and selection of contemporary issues.

Keywords: forensic science, curriculum design management, curriculum development.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

تهدف الدراسة للتعرف على إدارة تصميم مناهج التعليم الشرعي في الجامعات الفلسطينية، والتعرف على كيفية وضع استراتيجيات التدريس، وقدرة المناهج على صياغة الهوية الدينية، ورفع التوصيات للمسؤولين عن إدارة تصميم المناهج للعمل على تطويرها لتحقيق ما وضعت لأجله. ومن خلال ملاحظة ضعف الخطاب الديني وعدم ملائمته مع التطور الذي يشمل كافة المعلومات في جميع جوانب العلوم الإنسانية والطبيعية مما حدا بالباحث لدراسة جانب من الجوانب التي تؤثر على مخرجات التعليم الشرعي. فتطوير التعليم أصبح ضرورة تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل، وذلك نظراً لأهمية التعليم في تربية النشء، وإعداد الأجيال لخدمة الأمة والوطن، وخصوصاً التعليم الشرعي لما له من تأثير على بناء الشخصية المستقيمة البناءة في المجتمع.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بوجود ضعف ملحوظ في مخرجات طلبة العلم الشرعي وخاصة طلاب كليات الشريعة من خلال ملاحظة ضعف الخطاب الديني وعدم ملائمته مع التطور الذي يشمل كافة المعلومات في جميع جوانب العلوم الإنسانية والطبيعية مما حدا بالباحث لدراسة جانب من الجوانب التي تؤثر على مخرجات التعليم الشرعي والتي هي عديدة فمنها على سبيل المثال لا الحصر تصميم وإدارة تصميم مناهج الشريعة في الجامعات الفلسطينية والتي كانت اهتمام الباحث ومحور هذا البحث.

تساؤلات الدراسة:

قدم الباحث مجموعة من الأسئلة في مجال بحثه للإجابة عليها من قبل عمداء كليات الشريعة وبعض المحاضرين في كليات الشريعة في فلسطين وأهم الأسئلة:

1. إلى أي مدى يمكن اعتبار أن مناهج التعليم الشرعي تبنى وفق رؤية واضح؟
2. آخر وقت تم فيه تطوير مناهج التعليم الشرعي؟
3. كيفية اختيار المناهج؟
4. هل يتم تقييم المناهج من خلال مخرجاتها؟
5. ما هي استراتيجيات تدريس المنهاج في صياغة الهوية الدينية؟
6. ما التوصيات لتطوير تصميم مناهج العلوم الشرعية؟

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على إدارة تصميم مناهج التعليم الشرعي في الجامعات الفلسطينية، والتعرف على كيفية وضع استراتيجيات التدريس، وقدرة المناهج على صياغة الهوية الدينية، ورفع التوصيات للمسؤولين عن إدارة تصميم المناهج للعمل على تطويرها لتحقيق ما وضعت لأجله.

أهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة مهمة لأنها حسب نتائج سعي الباحث لمراجعة دراسات مشابهة يمكن الإشارة إلى الشح في مصادر أو دراسات تناولت هذا المبحث لهذا يمكن القول أن هذه الدراسة تشكل باكورة أعمال بحثية تسلط الضوء على المناهج في كليات العلوم الشرعية وما يجعلها أيضاً مرجعاً من أول الدراسات التي تهتم بإدارة تصميم مناهج كليات الشريعة في فلسطين، وتعتبر هذه الدراسة مرجع لدراسات لاحقة في نفس التخصص، وهي من الدراسات التي إن تم أخذ التوصيات التي ترفع فيها ستؤدي إلى تطوير التعليم الشرعي الجامعي في فلسطين.

الدراسات السابقة:

دراسة الدويش (1434هـ) بعنوان: تطوير التعليم الشرعي حاجة أم ضرورة، وبين الباحث أن التطوير يستهدف إعادة بناء الشخصية بما يتناسب مع أدوارها في المجتمع ويتوقع منه في هذا الإطار أن يقود إلى ما يلي:

1. تجويد مخرجات التعليم الشرعي من الناحية النوعية، والاسهام في تخريج عناصر قادرة على انتاج المعرفة وتقديم الحلول للمشكلات المعاصرة.
 2. بناء الشخصية الإسلامية المتوازنة المتكاملة، التي تتمثل هدي أهل الإسلام و اخلاقهم وسمتهم، وتعطي مرآة حسنة وصورة إيجابية عن أهل العلم.
 3. تطوير القدرات الشخصية لخريجي مؤسسات التعليم الشرعي في التفكير والاقناع والتواصل وإدارة الذات... الخ مما ينعكس على ثقافة طلبة العلم، ونمط حياتهم، وأسلوب إدارتهم لبرامجهم ومشروعاتهم.
 4. تنمية الفاعلية الشخصية وزيادة القدرة على التأثير، وتحسين أدوات التعامل مع مختلف المواقف: السياسية والاجتماعية والفكرية.... الخ¹.
- دراسة رزاقى (2017م) بعنوان: العلوم الشرعية وتطوير طرق تدريبها. حيث بينت الباحثة أن من مواضيع علم الدعوة التي ينبغي إعادة انتاج المعرفة فيها ما يلي:
1. مناهج الدعوة: وهو موضوع يتناول خطط الدعوة ونظمها المرسومة لها.
 2. أساليب الدعوة: وهو موضوع يتناول بيان كيفية تطبيق مناهج الدعوة.
 3. وسائل الدعوة: وهو موضوع يتناول دراسة ما يستخدمه الدعاة وما يحتاجون اليه في سبل دعوتهم.
 4. مشكلات الدعوة وعقباتها: وهو موضوع يقف بالداعية على المشكلات والعقبات التي تعترض طريق الدعوة وسبل معالجتها سواء كانت العقبات داخلية أو خارجية².
- دراسة بويطل (2017) بعنوان: المدارس الشرعية ومعايير الجودة وسبل النهوض بها وتطويرها. حيث بين أن الجودة في التعليم مهما تنوعت تعريفاتها الا أنها تضم ثلاثة جوانب أساسية:
1. جودة التصميم: وتعني تحديد المواصفات والخصائص التي ينبغي أن تراعى في التخطيط للعمل.
 2. جودة الأداء: وتعني القيام بالأعمال وفق المعايير المحددة.

¹ كتاب الأمة العدد 158 ذو القعدة 1434 هـ د. محمد بن عبد الله الدويش ص153.

² كتاب أوراق المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية (2017) ص27.

3. جودة المخرج: وتعني الحصول على منتج تعليمي وخدمات تعليمية وفق الخصائص والمواصفات المتوقعة³.

دراسة صعيدي (2017) بعنوان: التحديات التي تواجه كليات الشريعة وطلبتها وسبل مواجهتها. وبينت الباحثة دور الجامعات في حل المشاكل من خلال رفع معدلات القبول لكليات التعليم الشرعي حتى يتم اختيار هذه الكليات عن رغبة وقناعة من المتعلمين لا لمجرد حصولهم على شهادة جامعية بسبب فشلهم بالالتحاق في كليات أخرى، كما على الجامعات والمعاهد الشرعية مراجعة خططها التعليمية بإضافة مقررات جديدة أو الاستغناء عن مقررات أخرى لترتفع بمستوى الطالب وتتدارك مواطن الضعف ولا سيما ضعف اللغة العربية، والعمل على تغيير أساليب وأنماط المدرسين القائمة على تلقين المعلومات وحفظها⁴.

دراسة مطالقة وآخرون (2014) بعنوان: تجديد أهداف الدراسات الإسلامية في ضوء التحولات العالمية المعاصرة. وخلصت الدراسة الى أن أهم الأهداف المستقبلية للدراسات الإسلامية هي: تنمية مهارات التفكير، والتفكير الإبداعي، والناقد، وتنمية مفاهيم الحوار والتعايش مع الآخر، وتوظيف تكنولوجيا التعليم في التعلم الذاتي.

مصطلحات الدراسة:

1- العلم الشرعي:

العلم: اسم جنس، يدخل فيه جملة العلوم والمعارف والفنون المختلفة، ولا يتحدد إلا بالتقييد بالإضافة أو الصفة، فيقال: علم النحو، وعلم الفقه، وعلم الطب، أو يقال: العلم الشرعي، والعلم الطبيعي، وبالإضافة يتحدد التخصص، وبالصفة يتحدد المجال، هذا في الغالب.. فإذا أطلق لفظ (العلم) فإن السياق هو الذي يقيده ويبينه. فالعلم عند العرب هو المعرفة، ويعرفه أهل اللغة بالمقابلة، فيقولون: العلم: ضد الجهل⁵. وأما لفظة (الشرعي) فهي منسوبة للشرع وهو في الأصل يطلق على نهج الطريق الواضح، فقال أبو البقاء الكفوي: (والشريعة اسم للأحكام الجزئية التي يتهذب بها المكلف معاشاً ومعاداً، سواء كانت منصوصة من الشارع، أو راجعة إليه)⁶ أما الشريعة عند الإطلاق فإنها تشمل كل ما نزل به الوحي مما يتعلق بالعقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق والآداب. وعرف

³ كتاب أوراق المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية (2017) ص43.

⁴ كتاب أوراق المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية (2017) ص213.

⁵ لسان العرب 12-417

⁶ كتاب الكليات ص 524

الباحث العلوم الشرعية: بأنها العلوم التي تقوم بتدريس كل ما يتعلق بالشريعة الإسلامية كفقهاء العبادات، والمعاملات، وعلم تفسير القرآن الكريم، والعقيدة الإسلامية، وعلم الحديث النبوي الشريف، وعلم القراءات وأحكام التجويد.

2- إدارة تصميم المناهج:

عرف ليفنجستون Livingstone الإدارة: هي الوظيفة التي عن طريقها يتم الوصول إلى الهدف بأفضل الطرق وأقلها تكلفة وفي الوقت المناسب وذلك باستخدام الإمكانيات المتاحة للمشروع.

وعرف شاهين (2010) تصميم المنهاج: وضع إطار فكري للمنهج لتنظيم عناصره ومكوناته جميعها (الأهداف، والمحتوى، والأساليب، والوسائط، والأنشطة، والتقويم) ووضعها في بناء واحد مكامل يؤدي تنفيذه إلى تحقيق الأهداف العامة للمنهج.

بوشامب (1987): تبين انه يمكن تحديد تصميم المنهج كتنظيم للأهداف والمحتوى الثقافي الذي ينظم بطريقة تعكس إمكانات التقدم من خلال المراحل التعليمية.

3- تطوير المنهاج:

كلمة تطوير تعني التغيير أو التحويل من طور إلى طور، كما تعني التغيير التدريجي الذي يحدث في أي بيئة أو مجتمع أو علاقات أو نظم أو قيم سائدة.

وعرف زيتون (2010م) تطوير المنهج بأنه "إحداث تحسينات أو إصلاحات في واحد أو أكثر من مكونات بنية المنهج القائم بالفعل، بقصد مواكبته لتطورات مجتمعية داخلية أو عالمية، أو تطورات في المعرفة العلمية والأبحاث والاتجاهات التربوية، وهذه التحسينات والإصلاحات يقصد بها رفع فاعليته وكفاءته، ليصل لمستوى الجودة المتوقعة منه".⁷

ويرى القضاة أبو لطيفة والخالدة وعساف (2014م) أن مفهوم تطوير المنهج يعني: (إعادة النظر في المنهج القائم بكل مكوناته وأسس ومجالاته، وبشكل يتناسب ونتائج التقويم؛ بهدف الارتقاء بجدارته العلمية، وجدواه العملية، لتحقيق النمو الشامل والمتكامل للمتعلمين، بما ينسجم وأهداف التنمية الشاملة للمجتمع).

⁷ <https://www.new-educ.com/>

ومما سبق يتضح لنا بأن عملية التطوير للمنهج هي عملية مقصودة ومنظمة ومخطط لها لإحداث تعديل إيجابي لمنهج قائم، كما أن التطوير قد يشمل جميع عناصر المنهج وجميع مكوناته أو أحدها أو العوامل المؤثرة فيه، كما أن التطوير لا يعني البناء من جديد.

المبحث الثاني: طلب العلم الشرعي وأهميته

تكمُن أهمية طلب العلم الشرعي في أن النبي عليه الصلاة والسلام بين أن من خير الناس من تعلم القرآن وعلمه حيث قال: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)⁸، كما بين عليه الصلاة والسلام أن من أراد الله به خيراً فقهه في الدين، كما أنه من سلك طريقاً يبتغي به علماً سهل الله به طريقاً إلى الجنة. طلب العلم الشرعي يورث الخشية في قلوب المتعلمين والعلماء، فطالب العلم الشرعي يطلع على أسرار الآيات القرآنية ويتلمس آيات الإعجاز في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وكذلك يقربه من ربه سبحانه فيزداد إيمانه وتزداد خشيته، قال تعالى "إنما يخشى الله من عباده العلماء"⁹. ودراسة العلم الشرعي ترفد المجتمع بالعلماء المؤهلين في كل مجال من مجالات الشريعة، كما أن العلم الشرعي يقوم برفد المجتمع بالأئمة والخطباء الذين يعتلون منابر المساجد ليعلموا الناس شؤون دينهم ويقدموا لهم النصيحة والموعظة الحسنة. والعلم الشرعي هو وسيلة لإعداد الدعاة وتأهيلهم لحمل رسالة الدعوة إلى الله تعالى إلى جميع أنحاء المعمورة، فكثير من الناس في العالم لم تصلهم رسالة الإسلام وهنا يكمن دور الدعاة إلى الله في تبليغ تلك الدعوة وتعريف الناس بها، كما يقوم الدعاة بدور كبير في استقبال الداخلين في دين الإسلام وتعليمهم أحكام الدين الإسلامي. والعلماء الشرعيون هم ورثة الأنبياء وفي علمهم صلاح الدين وحفظ الشريعة، وبغياب العلماء يشيع الجهل ويسود الضلال، وإن من علامات الساعة أن يقبض الله تعالى العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فأفتوا فاضلوا وأضلوا قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جُهَالاً فَسَلُّوا فَأُفْتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)¹⁰.

تطور العلم الشرعي

بدأ التعليم الشرعي زمن الرسول صلى الله عليه وسلم في دار الأرقم بن أبي الأرقم حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم يدرس الصحابة العقيدة والتوحيد، وبعدها أنتقل الرسول عليه السلام

⁸ الألباني، السلسلة الصحيحة، المجلد 3، ص 186.

⁹ سورة فاطر: آية 28.

¹⁰ البخاري، صحيح البخاري، قم الصفحة 100.

للمدينة المنورة حيث كان من أول أعماله أن بنى المسجد النبوي ليكون نبزاً يجمع المسلمين في جميع المجالات الحياتية والعلمية، فمنه كانت تخرج السرايا ومنه يتعلمون أمور دينهم ومنه توسع التعليم الشرعي، حيث بدأ الرسول صلى الله عليه وسلم بتعليم المسلمين أمور الدين التفصيلية من عبادات وعقيدة ومعاملات وفقهه، وذلك حسب حاجتهم وفيما يتلائم مع واقعهم ومع أوامر الله من خلال نزول جبريل بالتشريعات السماوية، وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بدأ ظهور نظام الكتاتيب في تعليم أمور الدين وخاصة القرآن الكريم حفظاً وتفسيراً، ومن ثم تطور التعليم الشرعي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى علماء الصحابة أمثال عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، ومعاذ بن جبل.... ثم جاء جيل علماء التابعين أمثال سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبيرة، وعروة بن الزبير، والشعبي، والنخعي..... والكثير منهم، وبعدها ظهرت المذاهب الفقهية الأربعة وهم حسب ترتيبهم التاريخي كالآتي:

- الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت، (80هـ/699م - 150هـ/767م)، ومذهبه الحنفي.
- الإمام مالك بن أنس، (93هـ/715م - 179هـ/796م)، ومذهبه المالكي.
- الإمام محمد بن إدريس الشافعي، (150هـ/766م - 204هـ/820م)، ومذهبه الشافعي.
- الإمام أحمد بن حنبل، (164هـ/780م - 241هـ/855م)، ومذهبه الحنبلي.

وهناك الكثير من المذاهب التي لم يكن لأصحابها تلاميذ ينقلوا هذا العلم فلم تبرز أمثال الحسن البصري، والأوزاعي، والكثير الذين لا مجال لحصرهم لكثرتهم، وامتدت المدارس والجامعات في الدول الإسلامية المختلفة وآخرها في زمن الدولة العثمانية وظهور جامعات باسم المساجد لارتباط التعليم الشرعي بالمساجد وبقيت هذه الجامعات منسوبة باسمها لأسماء المساجد مثل جامعة الأزهر، وجامعة الزيتونة وجامعة القيروان.... والعديد من الجامعات. وكان للمسجد الأقصى الدور البارز في نقل العلوم الشرعية للعالم العربي والإسلامي حيث ألقت في باحاته العديد من الكتب، وأشهر هذه الكتب كتاب إحياء علوم الدين للغزالي الذي له كرسي في المسجد الأقصى يرثه أهل العلم بعد موته لنشر العلم الشرعي، وما زال المسجد الأقصى لليوم رغم منع قوات الاحتلال العلماء من دخوله والتدريس فيه بحجج واهية، ومع ذلك التضيق إلا أن مساطب العلم اليومية متواجدة فيه. ولكن بعد تطور المجتمعات وتطور العلوم على جميع المستويات كان لا بد من تدريس العلم الشرعي في الجامعات وإنشاءات كليات الشريعة المتخصصة في العالم، ففي فلسطين مثلاً أنشأت كلية الشريعة في جامعة النجاح، وكليات الشريعة التابعة لوزارة الأوقاف، وكلية الدعوة وأصول الدين في جامعة القدس، وكلية الشريعة

في جامعة الخليل، وجامعة الأزهر في غزة، والعديد من الجامعات التي جعلت فيها تخصصاً للتعليم الشرعي، وكان لها دوراً بارزاً في نشر تعاليم الدين والأخلاق وممارستها للقضايا المعاصرة التي تحتاج لتخصصات مثل الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية والعديد من القضايا التي تحتاج لرأي للدين في حكمها.

تطوير مناهج التعليم الشرعي لكليات الشريعة:

إن التطور سنة الحياة الإنسانية المتجددة دوماً والعلم الشرعي جزء من الحياة المتجددة، فينبغي أن تعكس المناهج الجامعية التطورات الحديثة في الميدان، حيث أن النمو المعرفي سريع جداً لدرجة قد يصعب ملاحقته وهذا يعني تحديث المعارف بصورة مستمرة مع الحفاظ على الأصالة والقيم والمناهج الجامعية ويجب أن تلاحق المنجزات العلمية المتجددة باستمرار. كما أن آراء الأساتذة والطلاب والمناهج الجامعية العام ومدى الرضا عن المناهج الجامعية وقد يظهر ذلك بوضوح من خلال متابعة الخريجين في أماكن عملهم بعد تخرجهم مما قد يكشف عن بعض جوانب القصور في متابعة المستحدثات العلمية ومواكبة التطورات التقنية مما يضع المسؤولية على المناهج الجامعية. وكذلك الحاجة لتطوير أهداف التعليم الجامعي وعدم ارتباطها بمجرد الحصول على الشهادات العلمية ولكن تحقيق التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وهذا يتطلب عملاً متواصلاً على مستويات متعددة وفي مجالات مختلفة تخضع للتغيير المستمر ومواكبة العلم المعاصر. ويعبر التطوير لغة عن التحويل أو التغيير من طور إلى آخر وتطوير المنهاج يعني تحسين نوعية المنهاج تحسناً يتسم بالشمول ويرفع من كفاءة المنهاج من حيث تحقيق الأهداف المرجوة وعلى ذلك فإن تطوير أي عنصر من عناصر المنهاج لا بد أن يأخذ في الاعتبار أثر هذا التطور على بقية عناصر، وتحديث المنهاج يساعد على صقل شخصية المتعلم وجعلها مرنة ذات استجابة واعية لمتغيرات العصر ويجعل له قدرة في تنمية نفسه بصورة مستمرة ومتصلة دون توقف. فتدريس العلوم الإسلامية في ظل التطور العلمي الذي يشهده العالم اليوم في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في طرق وأساليب تدريس هذه العلوم وذلك بالاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة في التربية والتكوين واستغلالها في تطوير مناهج البحث والتدريس وفق الاتجاهات التربوية الحديثة التي تجعل من أولوياتها رفع الكفاءة العلمية للطلاب وضمان الجودة الشاملة بما يواكب متطلبات العصر.

تطور التعليم الشرعي في الجامعات الفلسطينية:

لقد بدأ التعليم الشرعي الجامعي في فلسطين مع نشأة الجامعات الفلسطينية أو بعدها بسنوات محدودة على خلاف بسيط بين جامعة وأخرى. ومع بداية الثمانينات كانت بعض الأقسام أو التخصصات الشرعية أو الدراسات الإسلامية قد بدأت في هذه الجامعة أو تلك. ففي جامعة النجاح

مثلاً بدأ قسم الدراسات الإسلامية ضمن كلية الآداب بداية الثمانينات، وبعد سنوات تم افتتاح قسم آخر فكان أحدهما في الفقه والتشريع وآخر في أصول الدين وبرنامج للماجستير في الفقه، وبهذا تشكلت كلية الشريعة بشكل مستقل. ثم تم افتتاح ماجستير أصول دين، ثم في سنة 2018م تم افتتاح تخصص دكتوراه فقه وأصوله بشكل مشترك مع جامعة القدس وجامعة الخليل. وأخيراً تم افتتاح برنامج دكتوراه في التفسير والحديث. وهكذا كان التوسع التدريجي في التعليم الجامعي الشرعي في النجاح وفي الجامعات الأخرى.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

حدود الدراسة:

حدود مكانية: الجامعات التي تدرس تخصصات الشريعة في فلسطين.

حدود زمنية: العام الدراسي 2021/2020م

منهج الدراسة:

استخدم الباحث البحث الوصفي التحليلي حيث قام الباحث بوصف مشكلة الدراسة ومن خلال مجموعة من المقابلات مع عمداء ومحاضري كليات الشريعة في الجامعات الفلسطينية قام بتحليل النتائج للوصول الى توصيات هامة تعمل على تطوير مناهج الشريعة في الكليات والجامعات الفلسطينية.

صعوبات الدراسة:

واجه الباحث العديد من الصعوبات وخاصة ان البحث تم في فترة إغلاق الجامعات والاعتماد على التعليم الالكتروني بسبب جائحة كورونا المنتشرة في العالم بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص والتي فيها اجري هذا البحث مما جعل من الصعوبة متابعة البحث بالطريقة المثلى واقتصرت الدراسة على لقاءات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لإجابة بعض العمداء والمحاضرين في كليات الشريعة على أسئلة البحث، ومن الصعوبات أيضاً ندرة الدراسات في هذا الباب.

إجراءات الدراسة:

حيث تم توزيع أسئلة الدراسة على عدد من عمداء كليات الشريعة في فلسطين وبعض المحاضرين في كليات الشريعة، وتم ترحيل الإجابات على النحو التالي:

1. هل هناك رؤية واضحة لبناء مناهج التعليم الشرعي؟

يتم تحديد وصف المساق -أي المفردات والعناوين التي تدرس فيه- من لجنة مختصة من الكلية عند تعديل خطتها الدراسية. وينتج التعديل عن تراكم ملاحظات ناتجة عن التجربة أو النظر في محتويات الكتب المتعلقة بمادة المساق. ولا ينتج عن رؤية واضحة في ذلك. أما المقررات الدراسية، فيترك أمر تحديدها لكل مدرس، دون وجود أي قيود عليه من الكلية في ذلك، سوى التقيد بوصف المساق المحدد في الخطة الدراسية. ومن الملاحظ غلبة المقدمات على تلك المناهج وعدم الدخول لصلب القضايا المهمة لكل محور، وتداخل بعض المساقات أو المناهج والمقررات والمحاور بشكل من التكرار الممل، ومشكلة أخرى تتعلق بحجم المادة في المناهج والمقررات فقد تكون مبسطة لا تصلح لطالب جامعي. ومشكلة المصورات والملخصات وما شابهها تقتل كل ابداع. وتقطع العلاقة بين الطلبة ومصادرنا الامهات. وتجعله عاجزاً عن استخدام تلك المصادر لا يملك اليها سبيلاً، ومشكلة أخرى تتمثل في سطوة الامتحانات النظرية على البحث العلمي، فيخرج الطالب لا يعرف كيف يكتب تقريراً او بحثاً علمياً. وهنالك طلبة يتخرجون لأربع سنوات دون ان يعدوا بحثاً واحداً ولكن اقل المعقول اعتماد كتاب منهجي مطبوع محكم او يعتبر مرجعاً موثقاً وقوياً ومتكاملاً للمساق. وهذه مسؤولية الادارات والكلية والقسم.

2. آخر وقت تم فيه تطوير مناهج التعليم الشرعي؟

آخر وقت تم فيه تطوير أوصاف المساقات هو آخر مرة تعدلت فيها الخطة الدراسية للكلية وذلك سنة 2013م تقريباً.

3. كيفية اختيار المناهج؟

يترك أمر تحديد المقررات الدراسية لكل مدرس، دون وجود أي قيود عليه من الكلية في ذلك، سوى التقيد بوصف المساق المحدد في الخطة الدراسية، على أن يفي المقرر الذي يختاره بمفردات وصف المساق.

4. هل يتم تقييم المناهج من خلال مخرجاتها؟

لا يتم تقييم المقررات الدراسية من خلال مخرجاتها، وإنما يتم تقييمها من خلال التجربة في تدريسها، وانطباعات المدرس وملاحظاته المتراكمة، ومدى ظهور كتب منشورة جديدة تفي أكثر بالمطلوب وبوصف المساق. وتطوير الخطط والمناهج لم يأخذ بعين الاعتبار دراسة المخرجات وتقييمها. لا يوجد دراسات قيمت نوعية خريجينا ومدى نجاعة المناهج التي حصلوا عليها ومدى فائدتها لهم في

عملهم أو حياتهم، وهناك تطوير للخطط الدراسية يتم من حين لآخر في الكليات لكنه بسيط، والأهم منه تطوير المقررات وتغييرها لتلبي الاحتياجات وتواكب التطورات، هذا نادر الحصول. بعض الجامعات لها مقررات لكل مساقاتها الجامعية كالقدس المفتوحة لمساعدة الطلبة في الدراسة الذاتية بدل الاعتماد على المدرس وذلك له فوائد خاصة عندما تكون الكتب محكمة وتم تصميمها وفق المعايير العلمية، أما في كليات الشريعة للأسف لا مقررات محكمة لدى بعض المساقات والمدرسين، أما بخصوص برامج الماجستير والدكتوراه الصورة مغايرة وأكثر ايجابية ونجاعة والمناهج والادوات أكثر مناسبة ونجاعة وتبقى هي الاخرى بحاجة لتقييم وتطوير مستمرين.

5. ما هي استراتيجيات تدريس المنهاج في صياغة الهوية الدينية؟

ليس هناك استراتيجيات واضحة، لكن هناك اعتماد كبير على شخصية المدرس وقدراته على صياغة الهوية الدينية وتعزيزها لدى الطلبة.

6. التوصيات لتطوير تصميم مناهج العلوم الشرعية؟

- أولاً: تحديد مخرجات تعلم واضحة وضمن رؤية شاملة وأهداف واضحة وواقعية.
- ثانياً: تحديد مفردات المساق ووصفه بحسب مخرجات التعلم.
- ثالثاً: تحديد مقررات المساق وفق وصفه.
- رابعاً: الاتجاه إلى تأليف مقررات خاصة تلبي المخرجات المطلوبة، وبخاصة حين يتعذر وجود كتب ومقررات منشورة تقي بتلك المخرجات.
- خامساً: إلزام المدرسين بمقررات موحدة ومقرة ومحقة لمخرجات التعلم وأوصاف المساقات.
- سادساً: الاستفادة من طرق العرض والشرح والتأليف المتبعة في كتب العلوم الطبيعية والتجريبية، وذلك حين التوجه لتأليف مقررات خاصة تلبي المخرجات المطلوبة.
- سابعاً: القيام بمراجعة دورية للمقررات ومدى مواكبتها للتطور ولتغير مخرجات التعلم.

الخاتمة:

نرى أن المناهج الشرعية لم تتطور وتتغير لما يتناسب مع حاجة المجتمع وتخريج طلاب متخصصين قادرين على الابداع في مجالهم مثل: الائمة، والقضاة، والدعاة، والمفكرين، وهذا يحتاج منا إلى وجود مجامع علمية من أصحاب التخصصات لإيجاد مناهج موحدة وخاصة مع ما نراه من المساحة الواسعة للدكتور المحاضر صاحب الاختصاص في اختيار المنهج التدريسي، ويؤثر اختياره للمادة التعليمية على مجموعة من العوامل منها ميوله الفقهية والمذهبية والبيئية والاجتماعية،

مما يحتاج منا إلى وضع منهج موحد حتى لا يتأثر الطلبة بميول المدرس مما يجعل عندنا خطابات مختلفة وفيها نزعات متضاربة. ولا بد من إعادة النظر في المناهج التدريسية التي وضعت قبل عقود من الزمن وتحتاج إلى تعديل وتغيير، وهذا التعديل لا يتم إلا من خلال مجامع علمية متخصصة تجعل ضمن رؤيتها الهوية الوطنية والدينية والأخلاقية للطلبة، وتقيس كل فترة المخرجات الناتجة عن هذه المناهج. وربط التعليم الشرعي مع التخصص بتزكية النفس حتى نخرج متخصصين قادرين على تغيير المجتمع بعلمهم وسلوكهم، مما يؤدي لإيجاد قادة قادرين على انتاج المعرفة وليس نقلها فقط وذلك لتقديم الحلول للمشكلات المعاصرة.

نتائج الدراسة وتفسيراتها

1. تحديد المناهج يجب أن يستند إلى مجامع علمية تضم مجموعة من أساتذة الشريعة المتخصصين لوضع مناهج موحدة مبنية على دراسات وتوصيات علمية وليس على ميل الدكتور الذي يدرس المادة الشرعية مما يعكس على الطلاب ميوله الفكرية والثقافية وحتى منهج الدراسة يكون مختلفاً من جامعة لأخرى في نفس التخصصات، وهنا لا بد من تحديد المناهج التعليمية الشرعية للمناكفات السياسية من نظام حاكم ومعارضة مما يجعل من الدين مبرر لما يقوم به البعض بتبريرات دينية قال الدكتور عبد المجيد أبو سليمان (وحتى لا يوظف الدين والقدسية في خدمة المصالح الخاصة، والتي سوف تنتهي ولا شك - إذا لم تفصل مهمة الدعوة والتربية عن مهمة السلطات السياسية التنفيذية - وكما أثبت تاريخ الأمة، إلى توظيف الدين والقداسة سياسياً لمصلحة المتنفيين ومصالحهم؛ الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تمكين حكم الاستبداد، وبالتالي انتشار الفساد)¹¹.

2. التكامل مع المساقات الدراسية الأخرى حيث يجب أن تحدد بدقة المميزات الخاصة التي يشترك فيها مع أي علم آخر وتشكل خصوصية حيث كل مجال من مجالات المعرفة يمثل بنية منطقية لها مفاهيمها وطرقها ومعاييرها الخاصة في البحث والتفكير والتكامل يساعد على الجمع بين موضوعات يربطها نوع من العلاقة دون الإجحاف بالمتطلبات المنطقية لكل مادة منهجية مع الأخذ بالاعتبار الحاجات السيكولوجية والاجتماعية وحاجات المجتمع المعاصر، "لعل من أهم أسباب تخلف فكر الأمة وللأسف أنها ركزت في علوم الشريعة على

¹¹ محاضرة - أ. د/ عبد الحميد أبو سليمان - رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دورة بعنوان " بين علوم الشريعة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والكونية" وذلك في الفترة من 9-10 جمادى الأولى 1433هـ / 1-2 من إبريل 2012 بقاعة رواق المعرفة - مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة.

الفقه، وهو علم قانون لا يولد فكر اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي. وكتاب الفقه يسمى ما يعرف في الإسلام بالشعائر على إنها عبادات وغير ذلك يسميه معاملات بالرغم من أن كل فعل إنساني هو فعل يدخل في إطار العبادات¹²

3. المواءمة حيث يجب أن يكون التحديث مناسباً للظروف الفعلية ونظام القيم الذي يجري في إطارها التحديث والتجديد، وأن تعمل المناهج على غرس معاني الانتماء للهوية الدينية والوطنية والسلوكية وعلى تحديد الهوية الثقافية والمعرفية للأمة.

4. يجب أن تكون عملية تحديث المناهج مستمرة ومتواصلة مع التغيرات العصرية المتواكبة بحيث تظهر الفروقات بين القديم والحديث وتوضح أسباب التحديث. فعلى سبيل المثال مازالت قضايا كثيرة في كتب الفقه والعقيدة والفرق الإسلامية تأخذ مساحة واسعة في كتب الفقه وهي لا تحتاج منا إلى تفصيلات كثيرة فطهارة الماء في الفقه الإسلامي ما زالت تأخذ مساحة أوسع مما تحتاج إليه من تفصيلات طهارة الماء وأقسام المياه وهذا العلم كان يحتاج لتفصيلات عند الأقدمين لندرة المياه وأخذها من الآبار فيكثر السؤال كيف يصبح الماء نجساً؟ وما الذي ينجسه؟ أما اليوم فالمياه تأتي بصورة مختلفة لذلك لا بد من استبدال هذه الإطالة بقضايا أكثر نفعاً لواقعنا المعاصر، وموضوع الفرق الإسلامية التي اندثرت في التاريخ الإسلامي ولم يبق لها وجود، لا بد من استبدالها بدراسة الفرق الجديدة التي تخرج في هذا العصر، وأحكام العبيد والإماء.....والكثير من القضايا التي تحتاج إلى استبدال في كتب الفقه ووضع قضايا معاصرة تلامس الواقع.

التوصيات:

1. مراجعة مناهج التعامل مع العلوم الشرعية؛ لتطويرها من حيث: الشكل، والمضمون، والمنهج، واختيار القضايا؛ حتى يكون بمقدورها تمكين الطالب من التعامل مع ما يستجد من الواقع، وما يكتنف المجتمعات المعاصرة في عالم اليوم من متغيرات، مع مراعاة الضوابط الشرعية لهذا التطوير والتجديد.

¹² محاضرة - أ. د/ عبد الحميد أبو سليمان - رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دورة بعنوان " بين علوم الشريعة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والكونية" وذلك في الفترة من 9-10 جمادى الأولى 1433هـ / 1-2 من إبريل 2012 بقاعة رواق المعرفة - مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة.

2. بلورة منهجية للتعامل مع كتاب الله، سبحانه وتعالى، ومع السنة النبوية الشريفة، ومع التراث الإسلامي، وبيان الفرق بين ما هو مقدس وما هو موروث فالحكم الشرعي هو المقدس ولكن الرأي الفقهي المفهوم من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة هو غير مقدس مع تقديرنا لعلماء الأمة لأن الراي الفقهي يتغير من زمان لزمان، ومن مكان لمكان ومن شخص لآخر فكثير من طلاب دراسة الفقه والتشريع الذين يدرسون الفقه المقارن ويتعلمون قواعد تقبل الآخر وقواعد ذلك مثل القاعدة الفقهية (لا ينكر المختلف فيه) وبعد تخرجه نجده يتعصب لرأيه ويلغي ويرفض الراي الآخر.

3. تطوير منهجية معرفية لبناء العلاقة السليمة بين معارف الوحي والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك من خلال التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في كليات علوم الشريعة وكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وامتلاك كل من الفريقين للقدر المناسب من المعرفة في تخصصات الفريق الآخر.

4. مراجعة الخطط الدراسية لبرامج الدرجات الجامعية المختلفة في علوم الشريعة، بحيث يحقق كل برنامج التأهيل اللازم للدعاة والقيادات الفكرية القادرة على بحث القضايا المعاصرة، والملحة، وتحريرها، وتحقيقها، وإيجاد مساقات تبين دور الاسلام في نشر ثقافة التسامح والمحبة وتقبل الآخر ورفض ثقافة التكفير والتخوين لكل من يخالف.

5. تطوير المحتوى الدراسي لكل مادة، بحيث يوازن بين طبيعة المادة وصلتها باحتياجات العصر؛ حتى يتمكن الطالب من تحقيق الهوية الإسلامية المتميزة، والتفاعل من خلالها مع مقتضيات العصر. وتطوير طرائق التدريس الملائمة لطبيعة المادة الدراسية، ولحاجات الطلبة ومستوياتهم، بحيث تمكنهم من ممارسة التفكير السليم، والقدرة على مناقشة القضايا والتحاور فيها، والقيام بالبحث والاستقصاء، والإفادة من التقنيات التعليمية الحديثة من أساليب وأجهزة ومختبرات، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتبر من اسرع واغوى الطرق الدعوية هذه الأيام.

6. العناية الفائقة باختيار المدرس القدوة في تقواه وأخلاقه، على أن تتوفر فيه الخبرة والكفاءة، والعمل على تطوير قدرات المدرسين باستمرار من خلال دورات تدريبية عالية المستوى، تمكنهم من متابعة الاتصال بمصادر المعرفة في موضوعات التخصص وفي قضايا الواقع وظروف المجتمع. وإيجاد قنوات اتصال دائم ومستمر بين أساتذة علوم الشريعة في الأقسام والكليات الجامعية، عن طريق ندوات دورية متخصصة؛ للنظر في سائر أركان العملية التعليمية وتطويرها.

7. العناية الفائقة باختيار طلبة علوم الشريعة، ممن تتوافر فيهم الاستقامة والدين والرغبة في دراسة تلك العلوم، والاهتمام بالجوانب المتعددة لشخصية الطالب من الناحية السلوكية والخلقية والفكرية، بحيث تحقق متطلبات التكامل والتوازن في هذه الشخصية. واختيار الطلبة المتفوقين وليس الطلبة الذين لم يحالفهم الحظ في كليات أخرى بسبب المعدل المتدني للطلّاب مما ينعكس على عطائهم بعد التخرج.

8. توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا في الجامعات إلى أن تكون جزءاً من التراكمات المعرفية المنضبطة منهجياً، بحيث توجه نحو معالجة أهم المشكلات المعرفية، والتحديات التي تعاني منها الأمة لتكون هذه البحوث بحوث عملية وليست بحوث الهدف منها نيل الشهادة الجامعية، ووجود مؤسسات تتبنى هذه البحوث لتكون منارة للتغيير.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. رزاق، أميمة. (2017م). التعليم الشرعي وسبل تطويره. كتاب أوراق المؤتمر الدولي السابع. جامعة النجاح. نابلس.
3. الدويش، محمد عبد الله. (1434هـ). تطوير التعليم الشرعي حاجة أم ضرورة. كتاب الامة. العدد 158.
4. صعيدي، سرين محمد اسعد. (2017م). التحديات التي تواجه كليات الشريعة وطلبتها وسبل مواجهتها. كتاب أوراق المؤتمر الدولي السابع. جامعة النجاح. نابلس.
5. بويطل، إبراهيم حسن علي. (2017م). المدارس الشرعية ومعايير الجودة وسبل النهوض بها وتطويرها. كتاب أوراق المؤتمر الدولي السابع. جامعة النجاح. نابلس.
6. محاضرة - أ. د/ عبد الحميد أبو سليمان - رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دورة بعنوان "بين علوم الشريعة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والكونية" وذلك في الفترة من 9-10 جمادى الأولى 1433هـ / 1-2 من إبريل 2012 بقاعة رواق المعرفة - مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة.

7. مطالقة وآخرون. (2014م). تجديد اهداف الدراسات الإسلامية في ضوء التحولات العالمية المعاصرة. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). المجلد 28.
8. شاهين، عبد الحميد حسن عبد الحميد. (2010). تصميم المناهج. كلية التربية. جامعة الإسكندرية.

ملحق (1)

1. الرسالة الموجهة للعمداء والمحاضرين في كليات الشريعة للإجابة عليها.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الدكتور:المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: بحث بعنوان: (إدارة تصميم مناهج الشريعة في الجامعات الفلسطينية).

تحية طيبة وبعد، وعطفا على الموضوع اعلاه أرجو من حضرتكم الاجابة عن الأسئلة المدونة، وذلك لإثراء البحث المذكور من خلال خبرتكم وعملكم في التدريس الجامعي، والمقرر تقديم هذا البحث لمادة إدارة التعليم العالي في برنامج الادارة التربوية في الجامعة العربية الأمريكية تحت اشراف الدكتور ناصر السعافين. راجين من حضرتكم تزويدنا بالإجابة خلال اسبوع من تاريخ 2020/8/16م.

1. هل هناك رؤية واضحة لبناء مناهج التعليم الشرعي؟

2. آخر وقت تم فيه تطوير مناهج التعليم الشرعي؟

3. كيفية اختيار المناهج؟

4. هل يتم تقييم المناهج من خلال مخرجاتها؟

5. ما هي استراتيجيات تدريس المنهاج في صياغة الهوية الدينية؟

6. التوصيات لتطوير تصميم مناهج العلوم الشرعية؟

شاكرين لكم حسن التعاون،،،

طالب الدكتوراه/ ماجد صقر

ملحق (2)

أسماء العمداء والمحاضرين الذين توجهت لهم أسئلة البحث:

1. أ. الدكتور. ناصر الدين الشاعر/ عميد كلية الشريعة في جامعة النجاح سابقا، ومحاضر لطلبة الدكتوراه في كلية الشريعة، ووزير التربية والتعليم سابقا.
2. أ. د. أيمن الدباغ أستاذ مشارك في قسم المصارف الإسلامية، كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية.
3. أ. د. خالد السراحنة عميد كلية العلوم الإسلامية /الظاهرية التابعة لوزارة الأوقاف الفلسطينية.
4. د. تمام الشاعر المحاضر في الكلية الجامعية للعلوم التربوية، وجامعات أخرى.
5. د. حسن شحادة عميد كلية العلوم والدراسات الإسلامية/ قفيلية التابعة لوزارة الأوقاف الفلسطينية.
6. أ. الدكتور جمال الكيلاني/ عميد كلية الشريعة في جامع النجاح.

ملحق (3) المقابلات

المقابلة الأولى: أ. د. أيمن الدباغ.

أستاذ مشارك في قسم المصارف الإسلامية، كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية.

1. هل هناك رؤية واضحة لبناء مناهج التعليم الشرعي؟

يتم تحديد وصف المساق - أي المفردات والعناوين التي تدرس فيه - من لجنة مختصة من الكلية عند تعديل خطتها الدراسية. وينتج التعديل عن تراكم ملاحظات ناتجة عن التجربة أو النظر في محتويات الكتب المتعلقة بمادة المساق. ولا ينتج عن رؤية واضحة في ذلك.

أما المقررات الدراسية، فيترك أمر تحديد ما لكل مدرس، دون وجود أي قيود عليه من الكلية في ذلك، سوى التقيد بوصف المساق المحدد في الخطة الدراسية.

2. آخر وقت تم فيه تطوير مناهج التعليم الشرعي؟

آخر وقت تم فيه تطوير أوصاف المساقات هو آخر مرة تعدلت فيها الخطة الدراسية للكلية وذلك سنة 2013م.

وأما تحديد مقررات دراسية للمساق فإنه يُترك لكل مدرس، على أن يفي المقرر الذي يختاره بمفردات وصف المساق.

3. كيفية اختيار المناهج؟

يترك أمر تحديد المقررات الدراسية لكل مدرس، دون وجود أي قيود عليه من الكلية في ذلك، سوى التقيد بوصف المساق المحدد في الخطة الدراسية.

4. هل يتم تقييم المناهج من خلال مخرجاتها؟

لا يتم تقييم المقررات الدراسية من خلال مخرجاتها، وإنما يتم تقييمها من خلال التجربة في تدريسها، وانطباعات المدرس وملاحظاته المتراكمة، ومدى ظهور كتب منشورة جديدة تقي أكثر بالمطلوب وبوصف المساق.

5. ما هي استراتيجيات تدريس المنهاج في صياغة الهوية الدينية؟

ليس هناك استراتيجيات واضحة، لكن هناك اعتماد كبير على شخصية المدرس وقدراته على صياغة الهوية الدينية وتعزيزها لدى الطلبة.

6. التوصيات لتطوير تصميم مناهج العلوم الشرعية؟

أولاً: تحديد مخرجات تعلم واضحة وضمن رؤية شاملة وأهداف واضحة وواقعية.

ثانياً: تحديد مفردات المساق ووصفه بحسب مخرجات التعلم.

ثالثاً: تحديد مقررات المساق وفق وصفه.

رابعاً: الاتجاه إلى تأليف مقررات خاصة تلبي المخرجات المطلوبة، وبخاصة حين يتعذر وجود كتب ومقررات منشورة تفي بتلك المخرجات.

خامساً: إلزام المدرسين بمقررات موحدة ومقرة ومحقة لمخرجات التعلم وأوصاف المساقات.

سادساً: الاستفادة من طرق العرض والشرح والتأليف المتبعة في كتب العلوم الطبيعية والتجريبية، وذلك حين التوجه لتأليف تأليف مقررات خاصة تلبي المخرجات المطلوبة.

سابعاً: القيام بمراجعة دورية للمقررات ومدى مواكبتها للتطور ولتغير مخرجات التعلم.

شاكرين لكم حسن التعاون،،،

المقابلة الثانية: د. تمام الشاعر

المحاضر في الكلية الجامعية للعلوم التربوية، وجامعات أخرى.

1. هل هناك رؤية واضحة لبناء مناهج التعليم الشرعي؟

بُنيت المساقات في المجال الشرعي بما يوائم حاجة الخريج، الذي سيعمل مدرسا للغة العربية والتربية الإسلامية للمرحلة الأساسية.

2. آخر وقت تم فيه تطوير مناهج التعليم الشرعي؟

يجري تطوير مستمر على هذه المساقات، وفق ما تسمح به خطة التخصص، حيث تتوزع المساقات على اللغة العربية علومها وأدبها، والمساقات التربوية، والمساقات المتعلقة بالعلوم الشرعية.

3. هل يتم تقييم المناهج من خلال مخرجاتها؟

يتميز الخريجون بتدريب مناسب على التدريس، وذلك بسبب المساقات التي يدرسونها في المجال التربوي، وبسبب التدريب في مدارس وكالة الغوث الذي يستمر عبر السنوات الثلاث الأخيرة.

4. ما هي استراتيجيات تدريس المنهاج في صياغة الهوية الدينية؟

تتناول المساقات التي يدرسها الطالب المجالات الآتية:

أ. العقيدة: ويُعنى المساق ببيان الأدلة من العقل والنقل على حقائق العقيدة الإسلامية، ورد الشبهات المثارة حولها.

ب. السيرة النبوية: ويُعنى المساق ببيان سيرة النبي ﷺ باعتباره مثلاً أعلى لكل المعاني السامية والصفات الشريفة.

ج. الفقه الإسلامي: ويُعنى ببيان صلاحية الشريعة الإسلامية وخلودها.

د. الحديث الشريف: ويُعنى ببيان منهج علماء الحديث في دراسة السنة والذب عنها.

5. التوصيات لتطوير تصميم مناهج العلوم الشرعية؟

زيادة عدد المساقات المتعلقة بالعلوم الشرعية ليكون الخريج قادراً على تدريس التربية الإسلامية.

المقابلة الثالثة: أ. د. خالد السراخنة

عميد كلية العلوم الإسلامية /الظاهرية التابعة لوزارة الأوقاف الفلسطينية.

1. هل هناك رؤية واضحة لبناء مناهج التعليم الشرعي؟

أ. القيام بعملية مراجعة وتطوير متكاملة وشاملة تشمل المادة التعليمية والمحتوى، بحيث

تشمل السهولة واليسر والشمول والوسائل المتبعة والآليات المستخدمة لإيصال المعلومة.

ب. الاهتمام بالمختصين جنباً إلى جنب مع المادة التعليمية لأن الرقي بهم وإعطاءهم تجارب

ودورات مختصة لا يقل أهمية عن المادة التعليمية.

2. آخر وقت تم فيه تطوير مناهج التعليم الشرعي؟

خلال هذا العام والأعوام التي قبله.

3. كيفية اختيار المناهج؟

هناك عدة معايير لاختيار المنهج المستخدم في التعليم الشرعي ويعتمد ذلك على:

1. الموضوعية والدقة 2. الصدق العلمي 3. الأهمية والدلالة 4. التوازن بين شمول وعمق محتوى منهج الدراسة 5. المرونة الفكرية والمعرفية 6. الأمانة العلمية
7. البحث المقنن 8. الانتقائية العلمية 9. واقعية المنهج العلمي الشرعي 10. التحليل المنطقي للأحكام الشرعية 11. القدرة على ضبط الوسطية في المادة الشرعية 12. القابلية للتعلم من خلال مستوى عمره
4. هل يتم تقييم المناهج من خلال مخرجاتها؟
لا توجد طريقة واحدة مناسبة لكافة حالات التقييم الممكنة، بل لابد عند التقييم أن تُعتمد مجموعة من المعايير منها : 1. المخرجات 2. نقاط القوة والضعف لأي طريقة يتم فيها التقييم 3. مدى ملاءمة المخرجات لطبيعة المادة التعليمية والطرق والأساليب المستخدمة فيها 4. أن تكون آلية التقييم لكل جزئية على حده وليس للكل.
5. ما هي استراتيجيات تدريس المنهاج في صياغة الهوية الدينية؟
 1. مخاطبة المتعلم حتى يشعر بأهميته في العملية التعليمية ويكون متلقياً إيجابياً بما يضمن شعوره بأنه محور مهم في نشر الثقافة الإسلامية والمحافظة عليها.
 2. مراعاة المتطلبات الأساسية في التعلم حتى تكون صياغة الهوية الدينية قائمة على أسس.
 3. تنمية تفكير المتعلم بكل مستوياته.
 4. توظيف كل ما في البيئة لتعزيز صياغة الهوية الدينية.
 5. توفير فرص التفاعل مع المجتمع والتجارب مع مشكلاته والمشاركة في تنميته.....الخ هناك أمور كثيرة.
 6. التقويم الذاتي.
 7. دور المدرس (المحاضر) ألا يقتصر على التعليم بل لا بد أن يكون مرشداً ومستشاراً للمتعلم بما يعزز الهوية الدينية القائمة على النظر للمصدر المعطي للمعلومات الدينية وفق طرق علمية وسطية هادفة.
 8. استخدام الوسائل التعليمية كمصادر لتعليم المناهج الدينية القادرة على تطوير الشخصية وصياغة الهوية الدينية.
- ملحوظة: حقيقة هذا سؤال فضفاض واسع يحتاج لورشة كاملة وما قلته قليل جداً لتغطيته.
6. التوصيات لتطوير تصميم مناهج العلوم الشرعية؟

1. تعزيز الوعي على المستويين المحلي المجتمعي والحكومي بأهمية العلم الشرعي وطرق تدريسه.
 2. تعزيز الثقة لدى المتخصصين بأهمية المنهج وسبل تطويره من خلال الوقوف على مشاكل التعليم الشرعي وقضاياها وأبرز اهتماماته.
- خلق تنافس إيجابي وخلاق بين الجامعات والكليات صاحبة الاختصاص لتقدير الرؤى المنسجمة مع الغاية المنشودة.

المقابلة الرابعة: أ. د. ناصر الدين الشاعر

عميد كلية الشريعة في جامعة النجاح سابقا، ومحاضر لطلبة الدكتوراه في كلية الشريعة، ووزير التربية والتعليم سابقا.

عزيزي ماجد كتبت لك هذه المشاركة جواباً على اسئلتك من غير انضباط بتسلسل تلك الأسئلة وما كتبتّه جاء من وحي تجربتي وليس مجرد كلام تنظيري.

لقد بدأ التعليم الشرعي الجامعي في فلسطين مع نشأة الجامعات الفلسطينية او بعدها بسنوات محدودة على خلاف بسيط بين جامعة واخرى. ومع بداية الثمانينات كانت بعض الاقسام او التخصصات الشرعية او الدراسات الاسلامية قد بدأت في هذه الجامعة او تلك. عندنا في النجاح مثلاً بدأ قسم الدراسات الاسلامية ضمن كلية الآداب بداية الثمانينات. وقد كان لي شرف التسجيل في أول دفعة يومها. وبعد سنوات تم افتتاح قسم آخر فكان احدهما في الفقه والتشريع وآخر في أصول الدين وبرنامج للماجستير في الفقه. وبهذا تشكلت كلية الشريعة بشكل مستقل. ثم تم افتتاح ماجستير اصول دين. ثم دكتوراه فقه واصوله بشكل مشترك مع القدس والخليل. واخيراً تم افتتاح برنامج دكتوراه في التفسير والحديث. وهكذا كان التوسع التدريجي في التعليم الجامعي الشرعي في النجاح وفي الجامعات الأخرى، ومن المعروف ان اعتماد اي تخصص جديد يحتاج الى عدة عناصر منها: حاجة السوق وفرص عمل وكادر تعليمي مناسب وبرنامج تعليمي مفصل يتضمن الاهداف والمناهج والخطط وغيرها. ونحن وغيرنا عندما نقدم لاعتماد برنامج نجيب على كل ذلك. وقد صدف في ذلك الوقت وجود عدد من المتخصصين في الشريعة داخل كلية الآداب او في المكتبة فضلا عن اخرين يعملون في المحكمة الشرعية والاقواف هؤلاء هم الذين كان لهم فضل حمل العبء لتأسيس التدريس الشرعي الجامعي او المشاركة فيه. وقد كان من محاسن القدر علينا وجود تعليم شرعي جامعي في عدد من الدول العربية. وان الشريحة التأسيسية التي ذكرتها آنفاً قد

تخرجت من تلك الجامعات العربية . كالسعودية والاردنية والمصرية والسورية . فضلاً عن الاتيان بالخطط التعليمية وبرامجها ومناهجها من تلك الجامعات . وهو ما سهل الامر على المؤسسين في ذلك الوقت .

ولكن هذا ترك بعض الفروق المنهجية والفكرية من خطة لأخرى ومن جامعة لأخرى بحسب الجامعة العربية التي تم الاعتماد على برامجها . مثال ذلك في جامعتنا صدف ان اهم المؤسسين فيها هم من خريجي الازهر الشريف بل ودمشق . فنقلوا لنا تجربة تلك الجامعات وتوجهاتها التعليمية . وفي جامعات اخرى ربما تأثرت بالجامعات السعودية وتوجهاتها التعليمية والفكرية . وللعلم فقد تأثرت اكثر جامعاتنا في المرحلة الوسيطة بكلية الشريعة في الجامعة الاردنية ومدرسيها الشهيرين وكتبهم وآرائهم وتوجهاتهم العلمية والفكرية . اما التأثر بالجامعات السعودية وتوجهاتها العلمية والفكرية فقد جاء في المرحلة الزمنية الثالثة عندما تخرج عدد من حملة الشريعة من هناك وعادوا للعمل في جامعاتنا وللتأثير على نوع التعليم واهتماماته واختياراته وتوجهاته . وهو الذي ازداد مع الايام على حساب المدرسة الأزهرية والدمشقية لعدة اسباب يمكن تتبعها وتحليلها بعد رصدها . وهذا الأمر دعمته توجهات فكرية وسياسات محلية واقليمية ورسمية . وفي السنوات القليلة الاخيرة ظهرت توجهات ومحاولات فردية وادارية في اكثر من مؤسسة تعليمية لتطوير التعليم الشرعي والخروج به من سطوة التأثيرات الاقليمية سائلة الذكر >

فإذا كانت جامعاتنا في العقود الماضية قد تقمصت وتبنت التوجهات التعليمية المعمول بها في جامعات الخارج متأثرة بالخريجين من تلك الجامعات والذين عادوا يحملون ما تعلموه منها لنقله لجامعاتنا كل بحسب الجامعة التي تخرج منها فقد حصل تمازج ودمج لتلك الرؤى بشكل نسبي يختلف من جامعة لأخرى .

برامج البكالوريوس وما دونها عندنا تركز على اهداف عامة محددة تتمثل في انتاج خريجين يحملون اساسيات هذا الدين الاولى ليكونوا مدرسين في المدارس او ائمة وخطباء في المساجد او عاملين في سلك القضاء والافتاء الشرعي . وهذا يحتاج لمناهج اساسية تشترك بها كليات الشريعة في كل الجامعات المحلية والعربية . يتمثل ذلك في حفظ أجزاء من القرآن وبعض مساقات التفسير والعقيدة وفقه العبادات والزكاة والقضاء والسيرة والاخلاق وبعض مباحث اصول الفقه . وكل ذلك بشكل مبسط وبغناصره الاساسية كأرضية مهمة لأي شخص يريد التخصص بالعلوم الشرعية . وهنا ينبغي التوقف طويلاً لتقييم الخطط والمناهج والمقررات .

فمن الملاحظ غلبة المقدمات على تلك المناهج وعدم الدخول لصلب القضايا المهمة لكل محور . ومن الملاحظ تداخل بعض المساقات او المناهج والمقررات والمحاور بشكل من التكرار الممل .

وربما بعض المدرسين هم المسؤولون عن ذلك حين يعطون نفس الكلام والمحاور لأي مساق حيث يكررون أنفسهم ويحرمون الطلبة من التعمق في كل مساق. وربما ساعد على ذلك عدم الرقابة والمحاسبة الادارية والاكاديمية. وبالنهاية يتخرج طالب الشريعة لا يعرف شيئاً يميزه عن سائر الناس غير المتخصصين. ومشكلة اخرى تتعلق بحجم المادة في المناهج والمقررات. فقد تكون مبسطة لا تصلح لطالب جامعي. ومشكلة المصورات والملخصات وما شابهها تقتل كل ابداع. وتقطع العلاقة بين الطلبة ومصادرنا الامهات. وتجعله عاجزاً عن استخدام تلك المصادر لا يملك اليها سبيلاً.

ومشكلة اخرى تتمثل في سطوة الامتحانات النظرية على البحث العلمي. فيخرج الطالب لا يعرف كيف يكتب تقريراً او بحثاً علمياً. وانني اجزم ان ادارات الجامعات هي المسؤولة عن ذلك. خاصة انه ينطبق على سائر الكليات. هنالك طلبة يتخرجون لأربع سنوات دون ان يعدوا بحثاً واحداً. الاستاذ مسؤول. لكن المسؤولية على الادارات العليا والمباشرة. التعليم الجامعي يفترض اعتماده على المراجع والمصادر المفتوحة المتنوعة التي يتاح للطلبة الوصول اليها، وليس على صفحات محددة مصورة او ملخصة وحتى ليس على كتاب واحد نجمد عليه. لكن اقل المعقول اعتماد كتاب منهجي مطبوع محكم او يعتبر مرجعاً موثقاً وقوياً ومتكاملاً للمساق. وهذه مسؤولية الادارات والكليات والقسم. أعلم أنني أنفخ في رماد وأطحن الماء او الهواء. لكنه والله امرٌ معيب ان نستمر على ما نحن عليه. ولماذا يحملنا الاستاذ الجامعي (الجمالي) وكأنه يدرس بالمجان. ولا يريد تطوير اساليبه وادواته. يجب استخدام الحوافز مع المساءلة عند التقصير. ليس المهم مجرد حضور المدرس على الوقت للجامعة والحصّة. انما المهم اكثر هو ما يقدمه في غرفة الصف.

تطوير الخطط يتم من حين لآخر في الكليات. لكنه بسيط. والاهم منه تطوير المقررات وتغييرها لتلبي الاحتياجات وتواكب التطورات. هذا نادر الحصول. بعض الجامعات لها مقررات لكل مساقاتها الجامعية كالقدس المفتوحة لمساعدة الطلبة في الدراسة الذاتية بدل الاعتماد على المدرس. ذلك له فوائد. خاصة عندما تكون الكتب محكمة وتم تصميمها وفق المعايير العلمية. في كليات الشريعة. احياناً تريد ترديد كلمة هزلت للأسف لأنه لا مقررات محكمة لدى بعض المساقات والمدرسين وهذا لا يجوز استمراره.

تطوير الخطط والمناهج لا اظن انه اخذ بعين الاعتبار دراسة المخرجات وتقييمها. لا ادري حجم الدراسات التي قيمت نوعية خريجينا ومدى نجاعة المناهج التي حصلوا عليها ومدى فائدتها لهم في عملهم او حياتهم.

توصياتي جاءت خلال الأسطر والكلمات التي كتبتها لك دون إفراط لها بعنوان خاص فتلك مسؤوليتك يا عزيزي، وهنالك كلام كثير يمكن الحديث فيه لكن الوقت محدود فأرجو المعذرة بخصوص برامج الماجستير والدكتوراه الصورة مغايرة وأكثر ايجابية ونجاعة والمناهج والادوات أكثر مناسبة ونجاعة وتبقى هي الأخرى بحاجة لتقييم وتطوير مستمرين

اتمنى لك التوفيق ودمت لكل خير ومكرمة اخوك د. ناصر الدين الشاعر

أما باقي الدكاترة وهم إثنان وللأسف لم يقوموا بإرسال ردهم بعد مراجعات حثيثة من قبل الباحث.